فتّشوا عن المستفيد

رفعت البدوي

لنعترف أن لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية أهدافاً ومصالح يسعى كل منهما لتحقيقها على نفس المساحة الجغرافية من منطقتنا لكن تلك الأهداف والمصالح بوصلتها مختلفة عند الطرفين.

ما نراه اليوم من توتر وقطع علاقات دبلوماسية وتجارية بين إيران والسعودية حتى اللحظة لم يتعد حدود ما يسمى الاشتباك السياسي والاقتصادي أي أننا ما زلنا ضمن الدائرة التي يمكن ضبطها بعدم الخروج عن إطارها المرسوم.

ودون الدخول وسبر أغوار نيات وأهداف كل من الرياض وطهران لنقرأ بهدوء ما حققه كل منهما.

لنبتدئ بإيران

منذ انتصار الثورة في إيران ١٩٧٩ أعلنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنها تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في سبيل استعادة فلسطين وتحرير القدس الشريف من الاحتلال الإسرائيلي ورفعت العلم الفلسطيني فوق سفارة ما كان يسمى سفارة إسرائيل في إيران.

إيران تمت محاصرتها وفرضت عليها العقوبات القاسية بسبب دعمها للقضية الفلسطينية وبسبب عدائها للولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

إيران تمت شيطنتها ووصفها بأنها محور الشر في المنطقة بدعم واضح من حلفاء أميركا في المنطقة الخليجية لكن إيران بالمقابل صمدت وصبرت وقامت ببناء أسس الدولة الجديدة كما استبقت إيران كل العالم العربي بالاستفادة من تفكك الاتحاد السوفييتي بإدخال العلم المتقدم في مجال التصنيع والتكنولوجيا.

إيران وفي ذروة الحصار لعقود ثلاثة استطاعت أن تحتل المركز رقم ١٧ في العالم بمجال التقدم العلمي (حسب تقرير طومسون رويترز) وقدمت أكثر من ٢٩٠٠ بحث علمي ما زاد من إنتاجها العلمي لأكثر من ٢٠ ضعفاً منذ عام ١٩٩١.

إيران قامت ببناء مصنع (خودور) للسيارات على مستوى متقدم. وفي عام ٢٠٠٧ قدمت لسورية مصنعاً للسيارات بالتقنية الإيرانية نفسها تم تشييده في حلب.

إيران قامت بإطلاق (أوميد) القمر الاصطناعي للفضاء لخدمة الاتصالات والمراقبة.

إيران عززت قدراتها العسكرية الدفاعية بواسطة الصناعة الإيرانية وصارت أكبر دولة في المنطقة تمتلك صناعة صواريخ بعيدة المدى.

إيران عززت قدراتها العلمية والتكنولوجية فانكبت على تطوير ذاتها تماشياً مع التقدم الحاصل عالميا وقامت خاصة في مجال تأمين حاجاتها من الطاقة النووية وتقدمت ببناء مفاعلات نووية تنتج الطاقة النووية السلمية على الرغم من الحرب الدبلوماسية القاسية والتهديدات المتواصلة من الغرب وإسرائيل بعمل عسكري من أجل وقف برنامجها النووي السلمي.

إيران صبرت وثابرت وناورت وحاورت ونجحت بالانضمام إلى النادي النووي العالمي بعد الاتفاق التاريخي مع ٥+١ وتمت تبرئتها من تهمة سعيها لإنتاج القنبلة النووية. التبرئة مُهرت من الوكالة الدولية للطاقة النووية ممثلة بمديرها يوكيا اماتو بعد عمليات تفتيش عده وصلت إلى ٢٠٠٠ عملية تفتيش.

إيران تم اعتمادها من الغرب وأميركا كقوة إقليمية لا بد من مشاركتها بقرارات تخص ملفات المنطقة وتم اعتمادها كشريك إستراتيجي يعتمد عليه في محاربة الإرهاب الدولي.

إيران صارت الحليف الأبرز لروسيا القوية عسكرياً واقتصادياً وهي في طور رفع التبادل التجاري مع روسيا من ٤٠ ملياراً إلى ٧٠ مليار دولار سنوياً هذا عدا عن التبادل مع الصين ودول البركس.

إيران نجحت في فك الحصار والعقوبات عنها ولو بالتدرج والجدير ذكره أن أكثر من ١٠٠ مليار دولار لإيران ستعود للخزينة الإيرانية بعد احتجازها في المصارف الأميركية لأكثر من ٣٠ عاماً.

بالمقابل نسأل ماذا حققت السعودية؟

السعودية تخلت عن القضية المركزية فلسطين وعن دعم فكرة تحرير القدس الشريف واكتفت بالكلام المنمق للفلسطينيين وشراء الذمم لبعض ضعفاء النفوس من الفلسطينيين وبعض العرب للتخلي عن مقاومة العدو الإسرائيلي.

السعودية أهملت كل مشاريع التنمية البشرية الداخلية والعربية ولم تقدم للبحث العلمي سوى ٣ في المئة من ميزانيتها.

السعودية لم تتقدم صناعياً ولا تكنولوجياً معتمدة على شراء حمايتها من الغرب ومن أميركا تحديداً وأهملت تحديث الداخل السعودي متكلة على وارداتها الضخمة من النفط فقط.

السعودية أسهمت في تفتيت العراق بحجة محاربة النفوذ الإيراني واستعملت تنظيم القاعدة ضد الاتحاد السوفييتي لمحاربة الشيوعية ما أدى إلى تفتيت الاتحاد السوفييتي وأدخلت المنطقة بالشحن المذهبي ودعمت القوى المناوئة للمقاومة في لبنان وسعت لقلب النظام في سورية وفشلت وشنت الحرب الظالمة على اليمن وفشلت وساهمت بتفتيت ليبيا.

السعودية أغرقت المنطقة بمؤامرات لضرب دول عربية دعمت القضية الفلسطينية ضد العدو الإسرائيلي والرافضة لكل أنواع التطبيع مع الكيان الصهيوني مثل العراق واليمن وسورية.

السعودية لم تدعم أي تنظيم مقاوم ضد العدو الصهيوني بل استجلبت أميركا واستعملت إسرائيل لضرب تلك التنظيمات المقاومة للعدو الإسرائيلي ودعمت بالمال والسلاح كل التنظيمات الإرهابية التي تنفذ الأجندة الأميركية الصهيونية الهادفة إلى تفتيت المنطقة العربية لإلغاء فكرة المقاومة ضد إسرائيل وسورية هي أول المتضررين من المؤامرة التي لم تزل مستمرة منذ خمس سنوات وحتى يومنا هذا.

السعودية تغاضت عن امتلاك إسرائيل لأكثر من ٢٠٠ رأس نووي وقامت بإجراء اتصالات غير رسمية مع العدو الإسرائيلي لإنجاح المبادرة العربية المنبثقة عن مؤتمر بيروت عام ٢٠٠٢ الهادفة إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل الرابع من حزيران ١٩٦٧ مقابل الاعتراف بالكيان الصهيوني في حين نجد السعودية تقف ضد الاتفاق النووي السلمي الإيراني.

غياب القرار العربي وتفتيت سياسات العرب وإهمال القضية المركزية للعرب فلسطين جاء نتيجة التآمر العربي على العربي ما سمح لإيران المؤمنة والمتمسكة بفلسطين بالتقدم والنجاح وبناء الذات الإيرانية وبسط النفوذ مقابل وطن عربي مفتت مشرذم تتقاذفه أمواج المذهبية المقيتة تاركة العدو الأساسي إسرائيل يسرح ويمرح وينعم باحتلاله لفلسطين ويمعن بقتل الشعب العربي الفلسطيني ومحاصرته ومصادرة أملاكه وأرضه الفلسطينية.

تمهيدا لتهويد القدس الشريف في حين بلاد الحرمين الشريفين غيرت من اتجاه بوصلة العداء لإسرائيل لتجعل من العداء لإيران الهم الرئيسي متناسية الهم الأساسي والقضية الأهم التي تسهم بإصلاح حالنا كعرب فلسطين، هل عرفتم المستفيد؟

عشية اللقاء الثلاثي.. بوغدانوف يهاتف عبد اللهيان

الروس يريدون مفاوضات من دون شروط مسبقة ووفداً واسعاً للمعارضة.. وتحديداً زمنياً لعملية صياغة قائمة التنظيمات الإرهابية

| وكالات

يذهب الدبلوماسيون الروس إلى الاجتماع مع الأميركيين ومبعوث الأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا في مدينة جينف السويسرية، وعلى ألسنتهم انتقادات لـ«عيوب» في القائمة الحالية للمعارضة السورية، وعدم رضا على سير عملية تشكيل قائمة التنظيمات الإرهابية في سورية المفتوحة من دون مدى زمني.

ولا تزال موسكو على موقفها، الذي نجحت في تثبيته في القرار الدولي (٢٢٥٤)، القاضي، بأن يتولى دي ميستورا تشكيل وفد المعارضة «يكون أوسع تمثيلاً»، وهي ستضغط من أجل تحديد مدى زمني لعملية تسمية قائمة التنظيمات الإرهابية. ونجحت الدبلوماسية الروسية في انتزاع دعم أميركي جديد لمطلبها تشكيل وفد واسع التمثيل لأوساط المعارضة. وبينما تواصل «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة وضع الشروط المسبقة لمجرد عقد المفاوضات في جنيف، ما يعقّد موقف الدبلوماسيين الأميركيين في جنيف، يذهب نظراؤهم الروس وفي جيبهم اتفاق مع دمشق على إطلاقها «من دون شروط مسبقة».

وفي إطار استعداد موسكو لاجتماع جنيف، تواصل الدبلوماسيون الروس مع نظرائهم الإيرانيين، بعد يوم من إجرائها مشاورات مع السفير السوري في روسيا رياض حداد.

وقبل يومين، تحدث مصدر روسي دبلوماسي عن عقد اجتماع ثلاثي بين روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة، حول سورية، اليوم الأربعاء في جنيف.

وعشية مشاركته في اجتماع جنيف، لفت نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف، إلى «أهمية تبادل وجهات النظر» مع الأميركيين ودي ميستورا، بشأن «الخطوات الواجب اتخاذها لضمان استئناف المحادثات بين الأطراف السورية في أقرب وقت ممكن»، وشدد على التزام روسيا بـ«تبادل بناء للآراء مع شركائنا لإيجاد حلول من شأنها أن تسمح ببدء المحادثات السورية السورية، كما سنستمع إلى ما سيقوله دي ميستورا عن رحلته إلى المنطقة وزيارته عدداً من العواصم».

ولفت إلى وجود «مشكلات واضحة» تعترض عملية تشكيل قائمة بالتنظيمات الإرهابية في سورية، وأضاف قائلاً: إن «هذه المسألة تتطلب مزيداً من الدراسة والتنسيق بين أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية»، التي سبق أن كلفت لجنة من روسيا وتركيا وإيران والسعودية وإيران تنسيق القائمة.

وأوضح غاتيلوف في تصريحات للصحفيين في موسكو أمس، نقلتها وكالة الأنباء «سانا»، أن هذه المسألة لا تزال مفتوحة حيث لم تتم تسمية أي تاريخ محدد لها حتى الآن، مشيراً إلى أن الاجتماع الثلاثي سيناقشها.

كما بيّن أن موسكو ترى عيوباً في القائمة الحالية للمعارضة السورية التي ستشارك في المحادثات مع الحكومة السورية المقرر إطلاقها أواخر كانون الثاني الجاري، في إشارة إلى القائمة التي صاغتها «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة من مؤتمر الرياض للمعارضة السورية. وقال: «هناك جزء من وفد المعارضة، الذي التقى في الرياض، ولكن لا يوجد ممثلون غيره من جماعات المعارضة السورية ونحن نعتقد أن هذا هو عيب كبير لأن الوفد يجب أن يعكس آراء مجموعة واسعة من المعارضة إلا أنه لا يوجد ذلك».

وكانت وزارة الخارجية الروسية انتقدت نتائج مؤتمر الرياض الذي انعقد في شهر كانون الأول الماضي، مشيرةً إلى مشاركة إرهابيين من «جيش الإسلام» و«أحرار الشام» فيه، ومقاطعته من معارضين آخرين للسبب نفسه.

وشدد الدبلوماسي الروسي الرفيع، على أنه من الضروري تكثيف الجهود على وجه الخصوص من دي ميستورا للإسراع في تشكيل وفد له صفة تمثيلية واسعة، مشيراً إلى أن مهمة تشكيل الوفد مكلف بها المبعوث الدولي وفقاً لاتفاقيات فيينا وقرار مجلس الأمن. وأشار إلى نيته عقد اجتماعات يوم غد الخميس في جنيف، مع ممثلي المعارضة السورية الذين تغيبوا أو لم تجر دعوتهم لاجتماع المعارضة في الرياض في كانون الأول الماضي، في إشارة على ما يبدو إلى زعماء «مجلس سورية الديمقراطية».

وأمس الأول، بحث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع نظيره الأميركي جون كيري عملية تسوية الأزمة في سورية ومحاربة تنظيم داعش الإرهابي. وأكد الجانبان ضرورة دعم جهود دي ميستورا في تنظيم المحادثات بين ممثلي الحكومة السورية ووفد واسع التمثيل لأوساط المعارضة بهدف التوصل إلى تسوية سياسية.

في غضون ذلك، بحث نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف مع نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان مسائل التسوية السورية وتأزم العلاقات الإيرانية السعودية.

وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها نقلته وكالة «سانا»: إن الطرفين بحثا خلال مكالمة هاتفية، «جملة من مسائل التسوية السورية، بما في ذلك جهود دي ميستورا لإطلاق المفاوضات السورية السورية في جنيف أواخر الشهر الجاري». وأجرى بوغدانوف أمس الأول مباحثات مع سفير سورية لدى موسكو تناولت سبل إيجاد حل سياسي للأزمة عبر إطلاق الحوار السوري السوري الواسع «دون شروط مسبقة».

كيري ولافروف ودي مستورا خلال اجتماع فيينا ٢ (رويترز- أرشيف)

لطمأنة مواطنيها.. تركيا تفرض قيوداً شديدة على تصاريح العمل للسوريين

| وكالات

طمأنت الحكومة التركية، مواطنيها من أن تصاريح العمل التي ستمنح للاجئين السوريين في البلاد، «لن يحد من توظيف المواطنين الأتراك».

وقال المتحدث باسم الحكومة التركية، نعمان قورتولموش، وفق ما نقلت عنه وكالة «الأناضول» التركية للأنباء: «إن تصريح العمل الممنوح للسوريين، لن يحد من توظيف المواطنين الأتراك». وأوضح، «أن الأجانب الحاصلين على حماية مؤقتة، يمكنهم الحصول على تصريح للعمل بعد ستة أشهر من تاريخ تنظيم وثيقة الهوية المؤقتة».

وأردف أن «الحاصلين على الوثيقة من وزارة الداخلية، يحق لهم العمل في الولايات التي يقيمون فيها حصراً، وبشرط ألا تتجاوز نسبتهم الـ١٠٪، من عدد العاملين في مكان العمل».

وأوضح قورتولموش أن عدد السوريين الذين أتوا تركيا، منذ بدء الحرب في بلادهم عام ٢٠١١، بلغ ٢ مليون و٤١١ ألف سوري، مشيراً، إلى أن منح السوريين حماية مؤقتة، جاء عقب تعديلات قانونية أجريت عام ٢٠١٤، لافتاً، أن ٧ آلاف و٣٥١ سورياً حصلوا على تصاريح عمل.

وبيّن قورتولموش، أن وزارة العمل والضمان الاجتماعي تعد دراسة مهمة ومفصلة، من أجل منح السوريين في تركيا تصاريح عمل، مضيفاً «هذه الدراسة التي تأخذ بالحسبان حساسية تركيا، عرضت على مجلس الوزراء اليوم، وسينشر مجلس الوزراء اللوائح وتعديلات قانونية المتعلقة بهذا الخصوص، خلال الأيام المقبلة». وأشار قورتولموش أن السوريين المحتمل عملهم في القطاع الصحي والتعليمي، بحاجة إلى موافقة وزارتي التعليم والصحة، وهيئة التعليم العالي، إلى جانب تصاريح العمل.

ولفت أن السوريين الحاصلين على تصاريح عمل، سيخضعون للالتزامات، التي يخضع لها الأتراك حسب قوانين وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

الأمم المتحدة «مرتاحة» لإدخال المساعدات إلى المحتاجين في المناطق المحاصرة

الجعفري: الحكومة السورية لم ولن تمارس أي سياسة «تجويع» بحق شعبها

| وكالات

جدد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري التأكيد، على التزام الحكومة السورية بإيصال المساعدات الإنسانية لكل المناطق السورية المتضررة. وشدد على أن الحكومة لم ولن تمارس أي سياسة «تجويع» بحق شعبها.

وأكد الجعفري في مؤتمر صحفي عقب جلسة لمجلس الأمن الدولي لبحث الوضع الإنساني في سورية، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء عنه، استعداد الحكومة السورية للتعاون الكامل مع الأمم المتحدة ومكتب الصليب الأحمر الدولي لتسليم المساعدات الإنسانية لكل المدنيين المتضررين في كل المناطق السورية، بما في ذلك المناطق التي تصفها الأمم المتحدة بـ«المناطق التي يصعب الوصول إليها أو المحاصرة»، مشدداً على أن الحكومة السورية لم ولن تمارس أي سياسة «تجويع» بحق شعبها.

وكشف الجعفري أن التنظيمات المسلحة سطت على المساعدات الإنسانية التي أرسلت إلى المدنيين، حيث خزنتها في مستودعاتها وتقوم ببيعها للمدنيين بأسعار باهظة لتحقيق مكاسب لها من أجل البقاء، لافتاً إلى أن السلطات التركية أعاقت تسليم المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى مناطق أخرى «متوترة».

وبيّن مندوب سورية أن المعلومات المتعلقة بالوضع الإنساني في بلدة مضايا تعتمد على معلومات كاذبة، وأشار إلى أن قناتي الجزيرة والعربية هما المسؤولتان الأساسيتان عن التضليل الإعلامي والفبركات بشأن الأوضاع الإنسانية في سورية.

وذكر الجعفري بموافقة الحكومة السورية على مطالب مندوب اليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولي لتسليم المساعدات الإنسانية والطبية والمواد الإغاثية إلى بلدات مضايا والفوعة وكفريا في الـ٨ من الشهر الجاري وموافقتها على طلب الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولي لتسليم المساعدات الإنسانية إلى بلدات الزبداني ومضايا والفوعة وكفريا في الـ١٨ من شهر تشرين الأول العام الماضي.

بشار الجعفري مندوب سورية الدائم في الأمم المتحدة

ولفت إلى أنه عندما تكون هناك خطوة للتقدم نحو حل الأزمة في سورية سياسياً تتم فبركة عدة أحداث لتشويه سمعة الحكومة السورية وللتأثير سلباً في العملية السياسية. وأشار الجعفري إلى أن العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب على الشعب السوري أوجدت مشاكل اقتصادية وأوضاعاً إنسانية صعبة وتسببت في عدم وجود وظائف وأعمال كما أن جرائم التنظيمات المسلحة تسببت بتهجير السوريين.

وفي سياق متصل أعرب وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ستيفن أوبراين، وفق ما نقلت عنه وكالة «الأناضول» التركية للأنباء عن ارتياحه بعد أن «تمكنت الأمم المتحدة الإثنين من إدخال المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين في المناطق المحاصرة».

وأردف قائلاً: «يحدوني الأمل أن نتمكن من الوصول إلى جميع المحتاجين في سورية، ومضايا هي مجرد بلدة واحدة محاصرة».

من جهته قال مندوب إسبانيا الدائم لدى الأمم المتحدة رومان أويارزون مارشيسي، وفق ما نقلت «الأناضول»: إن «جلسة مشاورات المجلس لم تكن فقط حول مضايا ولكن أيضاً عن بقية المناطق المحاصرة في سورية»، واعتبر مع ذلك أن الموافقة التي أعطتها دمشق لنقل المواد الغذائية إلى مضايا أمر «إيجابي»، وفق ما نقلت عنه وكالة «رويترز» للأنباء. وأضاف: «نحن ندرك أن العملية السياسية هي التي بإمكانها أن تحل هذه المشكلة على نطاق أوسع، ولكن لا يمكن اعتبار وصول المساعدات الإنسانية رهينة للعمل السياسي، ومن الضروري وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية».

بدوره اعتبر سفير فرنسا لدى الأمم المتحدة فرانسوا ديلاتر، وفق ما نقلت عنه وكالة (أ ف ب) للأنباء: إنه «لا يكون هناك عملية سياسية موثوقة من دون التقدم على الجبهة الإنسانية»، وأضاف، إن «المفاوضات بين السوريين لا يمكن أن تستأنف من دون تحسين وضع المدنيين».

أما السفير البريطاني ماتيو ريكروفت فقد طالب بـ«رفع الحصار عن كل المدن لإنقاذ أرواح المدنيين ودفع عملية السلام في سورية».

راتني يلتقي مناع والعيطة

| وكالات

في سياق التحضيرات المتسارعة لعقد مؤتمر «جنيف» الثالث الذي تأمل الأمم المتحدة في عقده في الخامس والعشرين من الشهر الجاري، يلتقي المبعوث الأميركي إلى سورية مايكل راتني عدداً من ممثلي التيارات السياسية المعارضة التي لم تشارك في مؤتمر الرياض للمعارضة السورية.

وأعربت الدبلوماسية الأميركية عن تحفظين على البيان الختامي الصادر عن مؤتمر الرياض الذي انعقد في الثلث الأول من الشهر الماضي. وعلى الرغم من دعم واشنطن لـ«الهيئة العليا للمفاوضات»، التي انبثقت عن مؤتمر الرياض، إلا أنها، وافقت في القرار الدولي (٢٢٥٤) على مشاركة ممثلين عن منتدى موسكو واجتماع القاهرة للمعارضة السورية في الوفد المعارض إلى جانب ممثلين عن مؤتمر الرياض.

وذكرت وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء أن راتني سيلتقي خلال هذا الأسبوع بمعارضين سوريين في باريس وجنيف كل على حده، من بينهم رئيس «مجلس سورية الديمقراطية» هيثم مناع، ومؤسس المنبر الديمقراطي سمير عيطة وممثلون عن المجتمع المدني في سورية وغيرهم. وتعكس اللقاءات المرتقبة لراتني، ما جاء في القرار (٢٢٥٤) بعدم حصر تمثيل وفد المعارضة إلى المفاوضات مع الحكومة السورية، بمن شاركوا في مؤتمر الرياض.

ومن المتوقع أن يناقش المبعوث الأميركي مع المعارضين السوريين موقف هؤلاء من مفاوضات جنيف والوفد التفاوضي الذي ستقدمه «الهيئة العليا للمفاوضات»، على حين سيعرض بعضهم تحويل المفاوضات الثنائية إلى مفاوضات طاولة مستديرة تضم الجميع على اختلاف تياراتهم واصطفافاتهم.

وأكد «مجلس سورية الديمقراطية» في ختام اجتماعه يوم الأحد بجنيف، أنه لا يريد أن يكون جزءاً من «هيئة الرياض»، محذراً من أن بعض عناصر الهيئة «يعارض التوصل إلى حل سياسي في سورية، وسيأتي فقط لتخريب المحادثات». وطالب في بيانه الختامي بمشاركة جميع «الأطراف السياسية وبحقوق متساوية في العملية التفاوضية المتعددة الأطراف على أساس بيان جنيف وتفاهمات فيينا وقرارات مجلس الأمن ولا سيما رقم ٢٢٥٤»

وأفاد البيان أنه «من المقرر أن يزور عدد من أعضاء المجلس مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا وممثلين أميركيين ورسوساً هذا الأسبوع في جنيف لمناقشة المسألة».

ويدعو المجلس، اعتماداً على وثائق اجتماع القاهرة، إلى «الحل الديمقراطي السياسي التفاوضي» عبر «نظام ديمقراطي برلماني تعددي لا مركزي» ويؤكد محاربة الإرهاب بأشكاله كافة، و«مجلس سورية الديمقراطية» هو كيان سياسي سوري تأسس مؤخراً من قوى سياسية وشخصيات مستقلة، في أغلبيتها قوى كردية و«وحدات حماية الشعب الكردية» التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، ومعها بعض القوى السريانية والعشائرية العربية، وهدفه «انتقال البلاد من العنف والاستبداد والتطرف إلى دولة القانون»، بحسب الوثائق التأسيسية. وانتخب المعارضان هيثم مناع، وإلهام أحمد رئيسين مشتركين للمجلس.

ولم تدع القوى المؤسسة للمجلس إلى مؤتمر المعارضة الذي عقد في الرياض رغم أنها، حسب مناع، تسيطر على ١٦٪ من مساحة سورية على حين تسيطر القوى التي اجتمعت في الرياض على نحو ٥٪.

«العليا للمفاوضات»: الأمم المتحدة لم تتدخل بوفدنا وأي إضافة تحتاج إلى موافقتنا

| وكالات

ذكر الناطق باسم «الهيئة العليا للتفاوض» المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة رياض نعسان آغا، أن الأمم المتحدة لم تتدخل في تشكيلة وفد هيئة المعارضة المنبثق عن مؤتمر الرياض للتفاوض مع الحكومة السورية، وأن أي اسم جديد سيتم إضافته هو بحاجة لموافقة الهيئة.

وقال نعسان آغا حول اجتماع الهيئة، مع المبعوث الدولي إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، وما تم التباحث حوله، وفق ما نقلت عنه مواقع الكترونية معارضة: «إن دي ميستورا لم يطلب إضافة أسماء أو حذف أسماء، وأبلغناه أن الأسماء موجودة، وبالطبع سيعلن عنها قبل توجيه الدعوات، وأن أي اسم جديد ستتم إضافته هو بحاجة لموافقة الهيئة».

وادعى نعسان آغا أن مؤتمر الرياض يمثل «أوسع مدى ممكن من التعددية والتنوع في الشعب السوري»، وأنه «لم يُغفل أحداً»، موضحاً، أن «الهيئة العليا للمفاوضات» تنتظر «استجابة طيبة من المجموعة الدولية لتوفير مناخ جيد لبدء المفاوضات»، واعتبر أن «ما تطلبه الهيئة ليست بالشروط للبدء بالتفاوض»، وإنما هي «استحقاقات مرحلة ما قبل البدء بالمفاوضات كما نص قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤».

ولم يؤكد نعسان آغا احتمالية عدم ذهاب وفد المعارضة التفاوضي إلى المفاوضات، فيما لو لم تستجب المجموعة الدولية لهذه الاستحقاقات، لكنه أكد أن ما من جهة أو دولة ما، ستفرض عليهم الذهاب من عدمه، وقال: «نحن لن نذهب لكي ننسحب، ونرجو ألا يجد الوفد المفاوض معوقات تجبره على الانسحاب»، واعتبر آغا، أن «موضوع دور (الرئيس) الأسد المستقبلي هو صلب الموضوع».

وأوضح أن طريقة التعامل الأميركي مع الملف السوري، ولاسيما بعد التدخل الروسي، تقوم على موقف «ليس حازماً»، واعتبر أن روسيا وإيران غير جادتين حتى الآن بالعمل على إيجاد تسوية سياسية في سورية.

وعن الموقف من «جيش سورية الديمقراطية» الذي يضم مجموعات تتقدمها «وحدات حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية، قال نعسان آغا: «نحن مع من يدعم شعبنا ويقف إلى جانبه ويحافظ على وحدة التراب السوري، وليست لديه أهداف مختلفة عن أهداف الشعب»، وتابع، «هذه القوات التي تتلقى دعماً من التحالف الدولي وتتهم بالتنسيق مع الطيران الروسي، قد بدأت بشن هجوم على قرى وبلدات ريف حلب الشمالي الخاضعة لسيطرة فصائل ثورية، وخصوصاً المحور بين جرابلس وإعزاز، وهو المحور الذي اقترحته تركيا للمنطقة الآمنة».